العدد الأول
المجلد 09 السنة 2024

ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051 الأفاق للدراسات الإقتصادية
الصفحات 127 -148

دراسة تحليلية لمؤشرات الاقتصاد الرقمي ودورها في تفعيل الصيرفة الإلكترونية في الدول العربية

An analytical study of digital economy indicators and their role in activating electronic banking in Arab countries

بوعكة آسيا•	براهمي زرزور
جامعة الشيخ العربي التبسي، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، الجزائر	جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر
assia.bouakka@univ-tebessa.dz	zarzour.brahmi@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/06 تاريخ القبول: 2024/05/07 تاريخ النشر : 2024/11/20

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة الاقتصاد الرقمي في تطوير العمل المصرفي، وكذا تقييم واقع الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية في الدول العربية من خلال عرض وتحليل بعض المعطيات الإحصائية لمؤشرات الاقتصاد الرقمي والبني التحتية للبنوك الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلى أن تبني القطاع المصرفي للاقتصاد الرقمي ساهم في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، غير أن الدول العربية لا تزال بعيدة عن المستوى الذي وصلت إليه أغلب دول العالم في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي، حيث أنها تسجل تأخر في مختلف وسائل الدفع الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الصيرفة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تصنيف JEL: G21، O30.

Abstract:

The study aimed to highlight the contribution of the digital economy to the development of banking, as well as to evaluate the reality of the digital economy and electronic banking in Arab countries by presenting and analyzing some statistical data on indicators of the digital economy and the infrastructure of electronic banks. The study concluded that the banking sector's adoption of the digital economy contributed to the development of electronic banking services, but the Arab countries are still far from the level reached by most countries in the world in the field of electronic banking services and digital economy applications, as they record a delay in various modern payment methods.

Keywords: Digital economy, electronic banking, information and communication technology.

Jel Classification Codes : G21 ،O30.

• المؤلف المرسل: بوعكة آسيا

I. تمهيد:

يشهد العالم تقدما ملحوظا على جميع الأصعدة وذلك بفضل التطور السريع والهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما أحدثه من تحولات في أداء المؤسسات والأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الاقتصاديات وهو الاقتصاد الرقمي، الذي يعتمد على المعرفة وتقنيات المعلومات وشبكة الإنترنت، وقد أتي هذا النوع من الاقتصاد بتطبيقات عديدة ومن أبرزها الصيرفة الإلكترونية، حيث أصبحت العديد من الدول العربية تسعى جاهدت لمواكبة التطورات وبناء اقتصاد رقمي فعال عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل المصرفي.

وللصيرفة الإلكترونية الدور الكبير في ظهور البنوك الإلكترونية، حيث تعد الصيرفة الإلكترونية أحد السبل المهمة التي حضت باهتمام كبير من المصارف على المستوى المحلى والدولة، كما سارعت الدول العربية لتحول إلى العمل المصرفي الإلكتروني، الذي يعمل على تقريب الخدمات المصرفية الإلكترونية للعملاء، ولهذا أصبح لزاما على البنوك تطوير مختلف التكنولوجية، كما بادرت لتطوير نظامها البنكي من خلال إدخال جملة من الأساليب والاستراتيجيات والتقنيات الحديثة الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.

إشكالية الدراسة:

كيف ساهم الاقتصاد الرقمي في تطوير وعصرنة الصيرفة الإلكترونية في الدول العربية؟

الفرضيات: بناء على الإشكالية المطروحة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك عدة مؤشرات يمكن استخدامها لقياس مؤشر الاقتصاد الرقمي متمثلة أساسا في مؤشر البحث والتطوير والابتكار، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مؤشر المعرفة وغيرها؛
- إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في البنوك يؤدي إلى بناء اقتصاد رقمي يسهم في عصرنة وتطور الخدمات المصرفية الإلكترونية في الدول العربية؛
- رغم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية بما يتماشى مع عصر الاقتصاد الرقمي إلا أن هذه الخدمات لا ترقى لمستوى التطور العالمي في هذا المجال.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تقديم إطار نظري يحدد المفاهيم المتعلقة بكل من الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية؛
- توضيح أهمية الاقتصاد الرقمي في البنوك العربية في ظل التطورات الحاصلة؛
- تشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي في الدول العربية.

منهجية الدراسة: سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث في المنهج الوصفي سيتم التطرق إلى جملة من المفاهيم التي تخدم الدراسة، وفي المنهج التحليلي سيتم تحليل الإحصائيات المتعلقة بتطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي وواقع الصيرفة الإلكترونية في الدول العربية.

أولا: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الرقمي

يعتمد الاقتصاد الرقمي على التكنولوجيا الرقمية والتي تشمل شبكات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، ونظرا لاستناده بشكل أساسي على المعرفة، لذا يطلق عليه مصطلح اقتصاد المعرفة، لذلك فالمعرفة هي أصلا أساسيا في الاقتصاد الرقمي.

1. تعريف الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي هو نوع من الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل الاستفادة من شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) واستخدام طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، إضافة إلى ذلك تسهم التقنيات التكنولوجية في توسيع نطاق الأعمال وتطويرها. (نجم، 2004، الصفحات 81-82)

يشير الاقتصاد الرقمي أيضا إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت، ويتضمن التعامل مع البيانات والمعلومات، ويحتوي على العديد من العناصر المختلفة مثل العملاء الرقميين والشركات الرقمية، كما يشمل التكنولوجيا الرقمية، تكنولوجيا الاتصالات عن بعد وتقنيات الاتصال الخلوية والحوسبة، بالإضافة إلى ذلك يشمل المنتجات الرقمية، والمنتجات المادية المزودة بالتكنولوجيا الرقمية. (جاسم، 2009، صفحة 23)

2. العناصر الداخلية في تشكيل الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بتوظيف التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في تحقيق الأنشطة الاقتصادية وتحديث العمليات التجارية وتمكين الابتكار، تعد العناصر الداخلية في تشكيل الاقتصاد الرقمي أساسية لنجاحه وتطوره، وتشمل هذه العناصر: (عماني، 2018، الصفحات 5-6)

1.2. البني التحتية الرقمية الداعمة: تلعب دور حيويا في دعم عمليات التجارة الإلكترونية، فهي توفر البنية الضرورية والخدمات المهمة لتنفيذ العمليات الإلكترونية بكفاءة، كما توفر الأدوات اللازمة لتسهيل عملية الدفع والتحويل الإلكتروني، وتقدم الاستشارات والدعم في مجال الأعمال الإلكترونية.

2.2. استخدام الإنترنت: النمو الهائل في استخدام الإنترنت جعلها سوقا إلكترونية حديثة وحيوية، أصبحت الكثير من الشركات تستخدم الإنترنت لتسويق منتجاتها وخدماتها وتتبع عملائها على نطاق عالمي، وانتشار الإنترنت ساهم في تحقيق وفرات كبيرة في التكلفة وتقليص المخاطر.

3.2. الأنماط الجديدة من الوسطاء: ظهور الأنماط الجديدة من الوسطاء على الإنترنت يعود بفضل التقنيات التكنولوجيا الحديثة، لذا يجب أن يلتفت لها الشركات الصناعية التقليدية، فهذه الأنماط الجديدة للوسطاء تغير من طريقة تسويق وتوزيع المنتجات، وتوفر فرصا لتحقيق النجاح والنمو في السوق.

4.2. تفضيل العروض التسويقية من قبل البائع والمستهلك: يتمثل البائعون في شركات يعملون على الإنترنت من خلال عرض منتجاتهم أو إعلانها لشركات أخرى، هناك أيضا بعض الشركات التي تنشط فقط على السوق الإلكتروني، ويوفر الاقتصاد الرقمي مميزات تساعد هذه الشركات على التوسع على مستوى العالم. أما بالنسبة للمستهلكين، فإن أحد الأشياء الرئيسية التي تميزهم في عصر الاقتصاد الرقمي هو عددهم الكبير، وبفضل الكم

الهائل من المنتجات والخدمات المعروضة والمعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية، يصبح تبادل المعاملات أكثر سهولة للمستهلكين.

3. مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

يعد المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي واحدا من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تهدف إلى قياس وتحليل التطور في القطاع الرقمي في البلدان العربية، يستهدف المؤشر دراسة وتقييم البنية التحتية الرقمية واستخدام التكنولوجيا في الاقتصاد والمجتمع في هذه الدول. يعتمد المؤشر على الأبعاد الإستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي: (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022، 2022، صفحة 26)

1.3. الحكومة الرقمية: تركز الحكومة الرقمية على تحقيق تطور في البنية التحتية التكنولوجية في الدول العربية، لتمكينها من مواكبة التغيرات التكنولوجية العالمية وتحسين تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية.

2.3. الابتكار الرقمي: تعمل الدول العربية حاليا على تطوير الابتكار الرقمي كوسيلة للمواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع عالميا، ومن أجل تحقيق الابتكار الرقمي، يجب تحديث نظم التعليم والمهارات الضرورية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة بفاعلية.

3.3. المواطن الرقمي: يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى رفع جودة الحياة للمواطنين عبر تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية، ويسعى إلى تحسين مستوى التعليم وتزويد الأفراد بالمهارات الضرورية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعال ومنتج.

4.3. الأعمال الرقمية: تعد الأعمال الرقمية أحد الأبعاد الهامة للشركات، حيث تركز على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي، لتحقيق هذا الهدف، تحتاج الشركات إلى إنشاء بيئة أعمال رقمية مواتية وتنمية قدراتها الرقمية من خلال التدريب والتعليم.

5.3. الحكومات الإلكترونية: تهدف الحكومات الإلكترونية في جوهرها لتوفير حكومة رقمية تستثمر في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف خدمة المواطنين، كما تعمل كذلك على توفير آليات الحكومة الفعالة لضمان النفع بين الأفراد والشركات والحكومات، ويتحقق ذلك من خلال توفير منصات إلكترونية وتطبيقات تكنولوجية تسهل التواصل والتفاعل بين هذه الأطراف.

ويرتكز التقييم في تقرير المؤشر على تسع ركائز أساسية متوازنة مع الأبعاد الإستراتيجية الخمسة، وتتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشرا، وتشمل هذه الركائز كل من المؤسسات، البنية التحتية، القوى العاملة، الحكومة الإلكترونية، الابتكار، المعرفة والتكنولوجيا، قوى السوق، نمو سوق المال، التنمية المستدامة.

ثانيا: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

أدت الآليات العصرية التي وفرتها الإنترنت إلى زيادة سرعة تنفيذ المعاملات المصرفية، مما أدى إلى ظهور الصيرفة الإلكترونية التي هدفت إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين أنظمة ووسائل تقديم الخدمات المصرفية.

1. تعريف الصيرفة الإلكترونية

الصيرفة الإلكترونية تعتبر أحدث الطرق التي من خلالها يمكن القيام بالعمليات المصرفية بطرق إلكترونية عن طرق استخدام التكنولوجيا الحديثة، ومع وجود الصيرفة الإلكترونية لم يعد العميل مضطرا للانتقال إلى البنك لإجراء عملياته المصرفية، بل يمكنه القيام بها من أي مكان وفي أي وقت يناسبه. (الزرقان، 2012، صفحة 55)

تعتبر الصيرفة الإلكترونية من أحدث الوسائل التي تقدم الخدمات والمنتجات البنكية التي تتيح للعملاء الاستفادة منها عبر الشبكة العالمية للإنترنت، وتتألف هذه الصيرفة من مجموعة من الأنظمة التي تسمح لعملاء البنوك من الوصول إلى حساباتهم البنكية، كما تمكنهم من تنفيذ المعاملات المالية بسرعة وبسهولة. (بوخاري، 2020، صفحة 133)

2. متطلبات نجاح الصيرفة الإلكترونية

تعد الصيرفة الإلكترونية واحدة من أهم الابتكارات الحديثة في مجال الأعمال المالية، يتطلب نجاحها العديد من المتطلبات التي يجب توافرها، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1.2. البنية التحتية التقنية والتشريعية: توفير بنية تحتية تقنية وتشريعات فعالة في الأعمال الإلكترونية يضمن دخول أمن إلى عصر المعلومات، لذلك لا بدا من توفير الأجهزة والبرمجيات والمهارات البشرية في مجال تقنية المعلومات، كما يجب تطوير سوق الاتصالات وحماية خصوصية المشتركين، وتحديد إطار قانوني يضمن الالتزامات لجميع الأطراف المعنية، وبخصوص البنوك، فهي مهتمة بشكل خاص بتطوير هذا النظام والعمل على تحسين الصيرفة الإلكترونية. (سنوسي، 2020، الصفحات 14-15)

2.2. ضرورة تو افر كوادر بشرية ذات كفاءة عالية: يعتبر أحد المتطلبات الضرورية للانتقال نحو الصيرفة الإلكترونية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في العمل، لتحقيق ذلك من الضروري تنظيم برامج تأهيلية وتدريبية تركز على التقنية الحديثة والمهارات المطلوبة في العمل الرقمي والمالي. (سنوسي، 2020، صفحة 15)

3.2. التطوير والاستمرارية في الصيرفة الإلكترونية: يجب أن يكون لدى البنوك استراتيجيات فعالة للتعامل مع المتغيرات الحديثة سواء كانت تكنولوجيا جديدة أو أفكار أو نظريات حديثة في المجال البنكي، بالتالي يجب على المصارف التي تعمل بأدوات الدفع الإلكتروني أن تتفاعل مع مستجدات التكنولوجيا وتطور الخدمات التي تقدمها، ويعتبر هذا العنصر من أهم عناصر بناء وتميز المصارف. (حلفي، 1997، صفحة 443)

4.2. التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية: يجب أن يشمل التفاعل أفكارا جديدة ونظريات حديثة في مجالات الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، حيث يتم استكشاف طرق جديدة ومبتكرة للتعامل مع التحديات وتحقيق النجاح في هذه المجالات. (سنوسي، 2020، صفحة 15)

2.5. التقويم المستمر: يعتبر التقييم المستمر عملية ضرورية لضمان استمرارية وفاعلية المصارف الإلكترونية، ويتم تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بالجهات المتخصصة والكوادر البشرية الماهرة في هذا المجال، قصد

التعرف على مدى صحة وسلامة المعاملات الإلكترونية وتحديد الصعوبات التي تواجهها. (الخفاجي، 2002، صفحة 223)

3. خدمات الصيرفة الإلكترونية

1.3. بطاقات الدفع الإلكترونية: تعتبر من أهم سمات العصر الرقمي الحديث، وقد حظيت بالقبول العام والثقة في التداول وإتمام المعاملات على المستوى المحلي والدولي، حيث تم تشكيل العديد من المنظمات العالمية التي تشرف على إصدارها، هذا النظام المعلوماتي المتطور يسمح للعملاء بإجراء المعاملات المصرفية بسهولة وأمان، ولهذا السبب حققت بطاقات الدفع الإلكتروني قبولا واسعا.

2.3. النقود الإلكترونية: هي واحد من أهم التقنيات التي تم تطويرها لمواجهة النقائص في وسائل الدفع التقليدية، تم ابتكارها كاستجابة للحاجة الملحة إلى وسيلة دفع إلكترونية مرنة وآمنة (اعمر، 2020، صفحة 25)، تتمتع بقبول واسع وشائع بين الناس، كما أنها لا تحتاج حسابا بنكيا لإجراء الصفقات، وتعتبر أيضا بديلا فعالا لتبادل العملات التقليدية. (بوخاري، 2020، صفحة 135)

3.3. الشيكات الإلكترونية: تعد تقنية الشيك الإلكتروني خطوة هامة ووسيلة حديثة ومبتكرة لإتمام عمليات التخليص وتسهيل التعاملات المالية، فهي تجمع بين تقنية الإنترنت والتواقيع الإلكترونية لتحقيق سهولة وأمان في إدارة وتداول الشيكات. (اسماعين، 2014، صفحة 72)

4.3. التحويل المالي الإلكتروني: يعد التحويل المالي الإلكتروني أحد أهم الأدوات الأساسية التي تمكن عملاء البنوك على تسديد ديونهم بدون الحاجة إلى استخدام النقود، بالإضافة إلى ذلك، يهدف النظام إلى تعجيل عملية المدفوعات والتسويات بين البنوك، مما يساهم في تحسين الخدمات المالية المقدمة للعملاء. (بوخاري، 2020، صفحة 137)

ثالثا: دور الاقتصاد الرقمي في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية في الدول العربية

1. مؤشرات الاقتصاد الرقمي العربي والعالمي في الدول العربية

يعد مؤشر الاقتصاد الرقمي مقياسا هاما لتقييم قدرة الدول العربية من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، حيث سيتم تقديم نظرة شاملة لأداء الدول العربية في مجال الاقتصاد الرقمي، والبحث في التحديات التي تواجهها هذه الدول من أجل تطوير وبناء اقتصاد رقمي فعال.

1.1. ترتيب الدول العربية وفق لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

يعتبر مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي واحدا من الأدوات المهمة التي تقيس تقدم الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى تطور الاقتصاد الرقمي في الدولة العربية.

الجدول 1: ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

	2018		2020		2022	
الدولة	التصنيف	الدرجة	التصنيف	الدرجة	التصنيف	الدرجة
الإمارات العربية المتحدة	1	75,46	1	70,6	1	71,37
السعودية	4	63.49	3	59	2	66,07
قطر	2	69,33	2	64	3	65,05

البحرين	3	66,10	4	58	4	64,89
عمان	5	58.15	5	56,9	5	61,64
الكويت	6	57,16	6	50,2	6	61,30
الأردن	7	56,21	7	47,4	7	57,67
المغرب	9	53,04	8	45,2	8	54,86
تونس	10	51,89	9	44,2	9	54,03
مصر	11	47,19	10	42,6	10	52,36
لبنان	8	54,31	11	39,2	11	51,92
الجزائر	12	41,40	12	35,5	12	46,55
العراق	13	33,40	13	20,2	13	33,64
موريتانيا	15	32,34	15	18,4	14	29,95
اليمن	17	31,90	16	17,7	15	28,90
جيبوتي	14	32,96	19	17,2	16	28,06
سوريا	16	31,94	14	20,1	17	26,06
السودان	18	31,70	17	17,4	18	25,53
جزر القمر	19	31,43	20	16,3	19	24,34
ليبيا	20	30,03	18	17,4	20	23,70
الصومال	21	29,13	21	14,6	21	23,57
فلسطين	22	26,21	22	13,1	22	23,11

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2018-2020-2022، على الموقع https://arab-digital-economy.org/ar_50initiatives-arab-vision

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نتائج المؤشر لعام 2020 تشير إلى تصدر دول الخليج العربي القائمة كدول جاذبة للاستثمار الدولي، تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بـ 70,6 نقطة، تليها قطر 64 نقطة، السعودية 59 نقطة، البحرين 58 نقطة، عمان 56,9 نقطة، تتميز هذه الدول بقدرات قوية في مجال التكيف مع التحول الرقمي، وتتمتع بسرعة تبني التقنيات الحديثة وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية. من ناحية أخرى، تعد الكويت بتنقيط 50,2 نقطة، الأردن 47,4 نقطة، المغرب 45,2 نقطة، تونس 44,2 نقطة، مصر 42,6 نقطة، لبنان 39,2 نقطة، الجزائر 35,5 نقطة، من الدول الواعدة رقميا التي قطعت شوطا كبير في التحول الرقمي، تمتاز هذه الدول ببنية تحتية ومعرفية كافية للانطلاق نحو الرقمنة، لكنها تحتاج لاستكمال أعمال الربط الرقمي وتعزيز استخدام الهوية الرقمية من خلال منصات حكومية.

أما كل من العراق، سوريا، موريتانيا، اليمن، السودان، جيبوتي، فلسطين، جزر القمر، ليبيا، الصومال، فهي تحتاج إلى تنشيط قطاعاتها الرقمية وتكثيف الاستثمارات لتعزيز قدرات بنها التحتية الرقمية، علاوة على ذلك، يجب إنشاء بنية تحتية أساسية للاتصالات وتوفير خدمات الإنترنت، إضافة إلى تطوير خطط إستراتيجية للانتقال نحو الاقتصاد الرقمي، كما تحتاج لتعزيز قدراتها الرقمية لتحقيق التقدم والاستدامة في العصر الرقمي.

في عام 2022، أظهرت الدول الخليجية استمرارها في السيطرة على مستوى مؤشر الاقتصاد الرقمي، فقد حققت هذه الدول نتائج ممتازة تجاوزت مستوى 60 نقطة، واستمرت دول الإمارات في الصدارة بنتيجة 71,4 نقطة، تلتها السعودية 66,07 نقطة، قطر 65,05 نقطة، البحرين 64,89 نقطة، عمان 61,64 نقطة، الكويت 61,30 نقطة. أما بالنسبة للدول الأخرى، الأردن، المغرب، تونس، مصر، لبنان، الجزائر، حققت كل تلك الدول نتائج تتراوح بين 46 و58 نقطة، ثم جاءت المجموعة الثالثة والتي تضم العراق، موريتانيا، اليمن، جيبوتي، سوريا، السودان، جزر القمر، ليبيا، الصومال، فلسطين، وحققت هذه المجموعة نتائج ما بين 23 إلى 34 نقطة على مقياس مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي.

باختصار يمكن القول أن الدول الخليجية تعكس ريادتها في مجال الاقتصاد الرقمي، وهو ما أثبتته النتائج التي تم تقديمها، حيث عكست النتائج تفوقها في بناء بنية ملائمة للتكنولوجيا الرقمية وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة، في حين أن الدول الأخرى تحتاج المزيد من الجهود لمواكبة التطور التكنولوجي، لذا يجب أن تستوعب هذه التجارب وتزيد من جهودها لتحسين مستوى الاقتصاد الرقمي في بلادها.

2.1. ركائز الاقتصاد الرقمي العربي في الدول العربية

أصبحت البنية التحتية للتكنولوجيا المعلوماتية والابتكار أحد أهم ركائز الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، وسوف يتم التطرق إلى ركائز الاقتصاد الرقمي في هذا العنصر.

الجدول 2: أداء الدول العربية وفقا لركائز مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022

	المؤسسات	البنية التحتية	القوى العاملة	الحكومة الرقمية	الابتكار	المعرفة والتكنولوجيا	قوى السوق	تطور سوق المال	التنمية المستدامة
الإمارات	85,69	71,83	74,64	85,55	63,94	28,35	73,67	85,45	73,21
السعودية	65,40	57,55	76,97	80,24	61,37	20,85	73,60	82,77	75,93
قطر	71,92	65,51	77,51	71,73	61,21	23,67	46,20	90,44	77,27
البحرين	74,14	57,38	72,23	82,13	49,33	28,05	63,70	83,42	73,67
عمان	66,45	56,38	76,15	77,49	48,58	19,48	52,40	80,88	76,94
الكويت	62,51	52,45	64,44	79,13	45,81	33	55,67	84,69	74,04
الأردن	70,39	36,48	66,85	53,09	49,93	19,90	73,67	81,65	67,08
المغرب	65,60	41,68	51,79	57,29	46,48	25	60,73	76,50	68,71
تونس	63,15	37,48	58,04	65,26	44,66	21,38	59	67,11	70,15
مصر	50,82	39,25	59,33	55,27	48,67	20,66	64,90	66,56	65,77
لبنان	53,31	35,92	66,28	49,55	45,96	21,14	54,33	73,10	67,67
الجزائر	50,15	42,33	57,86	51,73	43,54	14,05	28,33	59,23	71,71
العراق	37,55	12,83	35,17	20,05	27,34	6,52	22,29	32,58	59,55
موريتانيا	40,01	12,83	40,71	28,20	29,76	6,52	22,29	45,04	44,16
اليمن	33,12	13,50	40,68	30,45	31,16	8,57	25,47	40,29	36,87
جيبوتي	44,18	12,83	39,18	20,05	27,34	6,52	27,36	32,58	46,56
سوريا	36,52	12,83	35,17	20,05	27,34	6,52	22,29	32,58	41,28
السودان	37,59	12,83	35,17	20,05	27,34	6,52	22,29	32,58	35,39
جزر القمر	38,78	12,83	35,17	20,02	27,34	6,52	22,29	32,58	23,55
ليبيا	32,94	12,83	35,17	20,05	27,34	6,52	22,29	32,58	23,55
الصومال	28,07	12,83	35,17	20,05	27,34	6,52	22,29	32,58	27,31

فلسطين	14,04	12,83	35,17	20,05	30,6	6,52	27,36	38,87	23,55

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022، على الموقع https://arab-digital-economy.org/ar_50initiatives-arab-vision

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة أداء الدول العربية وفقا لركائز مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، فيما يتعلق بركيزة البنية التحتية، احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى بتقييم يبلغ 71,83 نقطة، تلتها قطر 65,51 نقطة، ثم السعودية 57,55 نقطة، تأتي بعدها البحرين 57,38 نقطة، عمان 56,38 نقطة، الكويت 52,45 نقطة. بالمقابل، احتلت الجزائر المرتبة السابعة بتقييم قدره 42,33 نقطة، تلتها المغرب 41,68 نقطة، ومصر 39,25نقطة، تونس 37,48 نقطة، الأردن 36,48 نقطة، لبنان 35,92 نقطة، وبالنسبة لدول الأخرى المدرجة في الجدول، مثل اليمن، جيبوتي، العراق، ليبيا، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، سوريا، جزر القمر، فقد حققت كل منها نتائج تتراوح بين 12 و13 نقطة.

ويمكن أن نستنتج من خلال النتائج المعروضة أن دولة الإمارات تتصدر ركيزة البنية التحتية، مما يدل على تقدمها وتطورها في هذا المجال، كما نلاحظ وجود فجوة واضحة بين الدول ذات الأداء القوي وتلك الدول التي تحقق نتائج أقل، وهذا يعني ضرورة تعزيز تطوير البنية التحتية في هذه الدول وتعزيز جهودها لتحقيق تقدم أكبر في قطاع الاقتصاد الرقمي.

بالنسبة لركيزة الحكومة الرقمية، يلاحظ استمرار سيطرة دول الخليج على هذه الركيزة، تصدرت الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر، قائمة النتائج بقيم تتراوح بين 85 و71 نقطة، يظهر أن هذه الدول تمتلك تطبيقات إلكترونية وخدمات حكومية عبر الإنترنت تحقق رضا المواطنين وتعزز الشفافية والكفاءة في العمل الحكومي. أما فيما يتعلق بدول مثل تونس، المغرب، مصر، الأردن، الجزائر، لبنان فقد حققت نتائج تتراوح بين 65 و49 نقطة، رغم أن هذه الدول تعمل على تطوير حكومات رقمية، وتقديم خدمات إلكترونية للموطنين، إلا أنها لا تحقق نفس مستوى النجاح مقارنة بدول الخليج. بالنسبة لباقي الدول مثل اليمن، موريتانيا، سوريا، العراق، ليبيا، السودان، جزر القمر، جيبوتي، الصومال، فلسطين، فقد تراوحت نتائجها بين 30 و20 نقطة، حيث أظهرت النتائج أن هذه الدول تواجه تحديات كبيرة في تطوير حكومات رقمية قوية نظرا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تعاني منها.

يبرز ركيزة الابتكار تصدر كل من الإمارات والسعودية وقطر المراكز الأولى، حيث حققت هذه الدول قيم مذهلة، فقد سجلت الإمارات قيمة قدرها 63,94 نقطة، تلتها السعودية بقيمة قدرها 61,37 نقطة، ثم قطر بقيمة قدرها 61,21 نقطة، تعكس هذه النتائج جهود ملموسة تبذلها هذه الدول لتعزيز قدراتها في مجال الابتكار وتطويرها لتصبح من الرياديين في هذا المجال.

من جهة أخرى، حققت الأردن، البحرين، مصر، عمان، المغرب، لبنان، الكويت، تونس، الجزائر نتائج تتراوح بين 49 إلى 43 نقطة، تشير هذه النتائج إلى أن هذه الدول تولي أهمية كبيرة للابتكار، وتحرص على تعزيز البيئة الابتكارية في داخلها، ولكنها لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق مستويات عالية في هذا

المجال. أما بالنسبة لباقي الدول المتمثلة في اليمن، موريتانيا، العراق، ليبيا، فلسطين، جيبوتي، الصومال، السودان، سوريا، جزر القمر فقد حققت نتائج بين 31 و27 نقطة، يشير هذا التصنيف إلى التحديات التي تواجهها هذه الدول في مجال الابتكار، والتي تتطلب جهودا لتعزيز القدرات الابتكارية وتحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال.

ركيزة المعرفة والتكنولوجيا تعتبر من الركائز التي تحدد تقدم الدول وتطورها، وبالنسبة للدول العربية النتائج التي تم تسجيلها في هذا المجال كانت معظمها منخفضة، فقد سجلت كل من الكويت، الإمارات، البحرين، المغرب نتائج تراوحت بين 33 و25 نقطة، مما يعكس قدرتها المحدودة على تطوير واستخدام التكنولوجيا بشكل فعال وتوفير الفرصة للمواطنين للتعلم والابتكار. أما قطر، تونس، لبنان، السعودية، مصر، الأردن، عمان، الجزائر حققت نتائج بين 23 و14 نقطة، يمكن اعتبار هذه النتائج أيضا متوسطة، ولكن لا تزال هناك حاجة للمزيد من الجهود لتعزيز القدرات والمهارات الرقمية. وأخير، فإن كلا من اليمن، العراق، جيبوتي، ليبيا، الصومال، فلسطين، موريتانيا، جزر القمر، سوريا، السودان حققت نتائج ضعيفة جدا، حيث تتراوح ما بين 8 و6 نقطة، هذه النتائج تعكس التحديات الكبيرة التي تواجه تلك الدول فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا وتطوير القدرات في مجال المعرفة.

3.1. مؤشر المعرفة العالمي

يقيس مؤشر الاقتصاد المعرفة العالمي قدرة الدول على استخدام التكنولوجيا الرقمية، وكذا مستوى المعرفة والتعليم والابتكار، من خلال هذا المؤشر يمكن للدول تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، وتوجيه السياسات والاستثمارات بشكل أفضل لتحقيق الاقتصاد الرقمي في المستقبل.

الجدول 3: ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر المعرفة العالمي

	2020		2022	
	المرتبة	قيمة المؤشر	المرتبة	قيمة المؤشر
الإمارات	15	66,1	25	58,9
قطر	39	54,2	37	54,1
السعودية	42	50,9	43	51,1
البحرين	43	50,9	55	47,4
عمان	58	47,5	54	48
الكويت	65	45,8	47	50,1
مصر	72	45	95	40,5
لبنان	76	44,3	-	-
الأردن	79	43,9	96	40
تونس	82	42,7	82	43,1
المغرب	83	42,6	85	42,4
الجزائر	103	37,5	-	-
سوريا	130	28,5	-	-
فلسطين	-	-	93	40,7

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مؤشر المعرفة العالمي 2020-2022.

من خلال الجدول السابق، يتضح أن دول الخليج تسيطر على المراكز الأولى في ترتيب مؤشر المعرفة العالمي، حيث تنافس دولة الإمارات أكبر الاقتصادات العالمية، حلت في المركز الخامس عشر عالميا في عام 2020 بتصنيف 66,1 نقطة، ومع ذلك تراجعت الإمارات في عام 2022 واحتلت المركز الخامس والعشرين عالميا بتنصيف 58,9 نقطة. ومع ذلك، فإن هذا التراجع لم يؤثر على رؤية الإمارات الإستراتيجية لعام 2023، والتي تهدف إلى تحويل اقتصادها من الاقتصاد النمطي التقليدي إلى اقتصاد مبتكر يعتمد بشكل رئيسي على الرقمنة كعنصر رئيسي في العملية الإنتاجية.

أما بالنسبة لدولة قطر فقد حلت في المركز التاسع والثلاثين عالميا في عام 2020 بتصنيف 54,2 نقطة، ومع التطور المستمر ارتفعت قطر إلى المركز السابع والثلاثين عالميا في عام 2022 بتصنيف 54,6 نقطة، التطور المستمر في مؤشر المعرفة العالمي يعكس جهودها المستمرة في تطوير القطاعات المختلفة وتحسين الأداء الاقتصادي.

فيما يتعلق بمصر، فقد حلت في المركز الثاني والسبعين عالميا في عام 2020 بتصنيف 45 نقطة، ولكن تراجعت في عام 2022 واحتلت المركز الخامس والتسعين عالميا بتصنيف 40,5 نقطة، أما دولة الجزائر فقد احتلت المراكز المائة وثلاثة عالميا في عام 2020 بتصنيف 37,5 نقطة. وتراجع كل من مصر والجزائر في ترتيب المؤشر يشير إلى أهمية التحديات التي تواجه الدول في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية التعليمية والتكنولوجية.

الجدول 4: إحصائيات الدول العربية على مستوى المحاور الرئيسة لمؤشر المعرفة العالمي لعام 2022

	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	البحث والتطوير والابتكار	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البيئة التمكينية
الإمارات	75,9	70,1	50,5	33,5	66,7	67,9	61,4
قطر	79,8	55,1	57,8	26,6	51,2	66,7	61
عمان	75,3	68,9	38,7	21,9	51,9	53,3	48,2
السعودية	71,9	50,3	43,6	29,4	63,8	58,2	53,4
البحرين	67,7	60,7	41,3	18,9	57,4	58,7	51,5
الكويت	63,8	67,3	44,6	21,3	59,7	62,2	51,5
الأردن	55,3	44,7	33,6	21,1	39,9	49,8	51,2
مصر	65	50,2	38,2	19,5	37,9	46,2	42,6
تونس	71,7	51,6	38,7	20,6	40,4	46,4	53,4
المغرب	59,6	50,5	37	21,4	44,1	48,8	51,1
فلسطين	74,2	46,2	36,7	24,1	30,7	45,2	46,3

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مؤشر المعرفة العالمي 2022.

من النتائج المتاحة في الجدول، يتضح أن دولة الإمارات حلت في المركز الأولى عالميا في التعليم التقني والتدريب المهني بتصنيف 70,1 نقطة، كما أنها تحتل المركز الخامس عشر عالميا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتصنيف 66,7 نقطة، والمركز الحادي عشر عالميا في الاقتصاد بتصنيف 67,9 نقطة، أما البيئة

التمكينية فقد تحصلت الإمارات على المركز السادس والأربعين عالميا بتصنيف 61,4 نقطة. ومع ذلك تحتاج الإمارات إلى زيادة استثمارات في البحث والتطوير والابتكار لتكتسب مراتب أعلى مستقبل حيث تحصلت على المركز التاسع والعشرين عالميا بتصنيف 33,5 نقطة.

أما دولة السعودية، فقد احتلت المركز الثاني والسبعين عالميا في التعليم العالي والبيئة التمكينية بتصنيف 43,6 نقطة و53,4 نقطة على التوالي، وفي التعليم التقني والتدريب المهني احتلت المركز الثمانين عالميا بتصنيف 50,4 نقطة، وفي البحث والتطوير والابتكار احتلت المركز الأربعين عالميا بتصنيف 29,4 نقطة، أما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد حلت في المركز الثامن عشر عالميا بتصنيف 63,8نقطة، بينما حلت في الاقتصاد في المركز الخامس والأربعين عالميا بتصنيف 58,2نقطة.

أما بالنسبة لدولة تونس، فقد احتلت المركز الثامن والستين عالميا بتصنيف 51,6 نقطة في التعليم التقني والتدريب، والمركز الخمسين عالميا في التعليم قبل الجامعي بتصنيف 71,7 نقطة، وفي البحث والتطوير والابتكار احتلت المركز التاسع والثمانين عالميا بتصنيف 20,6 نقطة، في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحصلت على المركز الثمانين عالميا بتصنيف 40,4 نقطة.

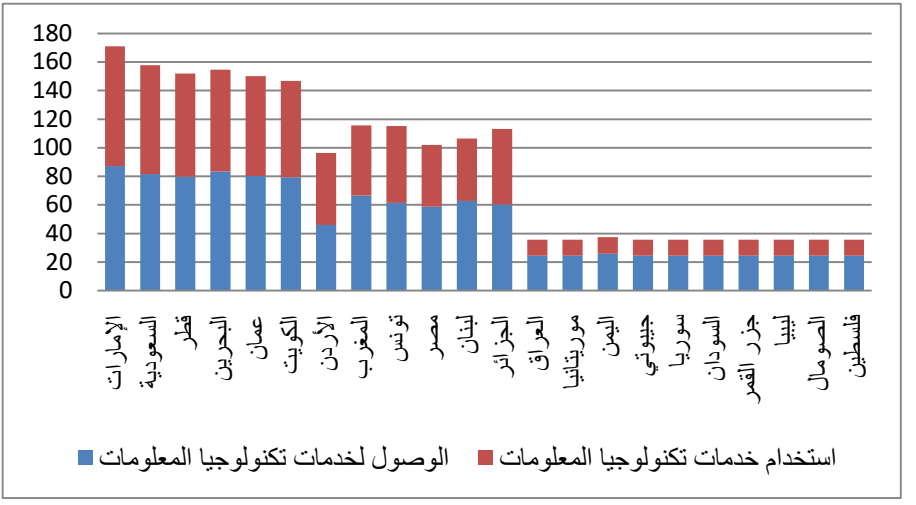
2. و اقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية

تشهد الدول العربية تطورا مستمرا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تم الاستثمار في هذا المجال بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، وتعتبر الهواتف الذكية والإنترنت من أهم أدوات التكنولوجية المستخدمة في الدول العربية.

1.2. مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية

يقيس مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مدى جاهزية الدول في توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعتبر هذا المؤشر مهما لتقييم القدرة للوصول إلى الإنترنت عالية السرعة، وتوفير خدمات الاتصالات المتقدمة، وتطبيق التكنولوجيا في مختلف القطاعات.

الشكل 1: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول العربية لعام 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022، على الموقع https://arab-digital-economy.org/ar_50initiatives-arab-vision

يشير الشكل إلى تفاوت واضح في مؤشر الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات بين الدول العربية، وتظهر هيمنة دول الخليج على هذا المؤشر، حيث تحتل الإمارات المرتبة الأولى بقيمة تصل إلى 87,3 نقطة، تلتها البحرين 83,4 نقطة، ثم السعودية 81,5 نقطة، عمان 80,3 نقطة، بينما سجلت قطر والكويت قيمة 79 نقطة. أما الدول ذات المؤشرات أقل من ذلك، فقد سجلت المغرب 66,6 نقطة، تلتها لبنان 62,8 نقطة، ثم تونس 61,5 نقطة، الجزائر 60,2 نقطة، مصر 58,8 نقطة. أما بالنسبة لبقية الدول العربية، العراق، موريتانيا، جيبوتي، سوريا، السودان، جزر القمر، ليبيا، الصومال، فلسطين فقد سجلت جميعها 24,42 نقطة، بينما سجلت اليمن قيمة 25,7 نقطة.

تعكس النتائج الفجوة الواضحة بين الدول العربية فيما يتعلق بالوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات، حيث تظهر الدول الخليجية بأداء أفضل في هذا المجال، بينما تعاني الدول الأخرى من تحديات مختلفة في تحقيق نفس المستوى، وهذا يشير إلى أهمية تعزيز الجهود في هذا المجال لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم التكنولوجي في الدول العربية.

فيما يتعلق باستخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات، استمرت دول الخليج في تحقيق سيطرتها على هذا المؤشر، فقد حققت كل من الإمارات والسعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت نتائج تتراوح بين 83 و67 نقطة، وهذا يظهر أن هذه الدول قد حرصت على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبفضل ذلك حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال. في حين سجلت دول الأردن والمغرب وتونس ومصر ولبنان والجزائر نتائج متغايرة في استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات، حيث حققت نتائج تراوحت بين 53 و43 نقطة، رغم أن هذه

النتائج تكون أقل من تلك التي حققتها دول الخليج، إلا أنها تعكس الجهود المبذولة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تعد علامة على التقدم والجودة القائمة في هذا المجال. أما باقي الدول المتمثلة في العراق وموريتانيا واليمن وجيبوتي وسوريا والسودان وجزر القمر وليبيا والصومال وفلسطين فقد سجلت جميعها نتائج ضعيفة بلغت 11,12 نقطة، تبين هذه النتائج التحديات التي تواجه هذه الدول في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2.2. تطور شبكة الإنترنت وقطاع الاتصالات في الدول العربية

تطور شبكة الإنترنت وقطاع الاتصالات يعكس التحول الرقمي الذي تشهده الدول العربية، حيث كانت الاتصالات في السابق محدودة وبطيئة، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى تحديث شبكات الاتصالات وتوسيع نطاق توافر خدمة الإنترنت، بالإضافة إلى تحسين الهواتف المحمولة.

الجدول 5: تطور شبكة الإنترنت وقطاع الاتصالات في الدول العربية لعام 2020

	اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 شخص	اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 شخص	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت
الإمارات	198,00	26,00	1497,00
السعودية	120,00	16,00	222,00
قطر	138,00	16,00	452,00
البحرين	120,00	5,00	451,00
عمان	140,00	13,00	262,00
الكويت	155,00	13,00	406,00
الأردن	64,00	4,00	127,00
المغرب	134,00	6,00	442,00
تونس	122,00	13,00	319,00
مصر	89,00	9,00	42,00
لبنان	76,00	15,00	325,00
الجزائر	105,00	11,00	48,00
العراق	88,00	6,00	17,00
موريتانيا	129,00	1,00	14,00
اليمن	47,00	4,00	5,00
جيبوتي	40,00	4,00	45,00
ليبيا	175,00	24,00	765,00
السودان	79,00	00,00	6,00
جزر القمر	97,00	1,00	10,00
الصومال	53,00	1,00	4,00

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/

يبين هذا الجدول اتجاهات عدد مشتركي الإنترنت والهاتف الثابت و المحمول في الدول العربية، حيث بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول في دولة الإمارات 198 مشتركا لكل 100 شخص، و26 مشتركا في الهاتف الثابت لكل 100شخص، أما بالنسبة للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت فقد بلغ 1497 مستخدما، وفي دولة قطر بلغ

عدد مشتركي الهاتف المحمول والثابت 138 مشتركا و 16 مشتركا لكل 100 شخص على التوالي، أما فيما يخص مستخدمي الإنترنت فقد بلغ 452 مستخدما، وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج تحتل المقام الأولى من حيث عدد مشتركي الهاتف الثابت والمحمول ومستخدمي الإنترنت.

وفي دولة الجزائر بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول 105 مشتركا لكل 100 شخص، وعدد مشتركي الهاتف الثابت 11 مشتركا، أما عدد مستخدمي الإنترنت فقد وصل إلى 48 مستخدما، لكن دولة الصومال سجلت نتائج متدنية، بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول والثابت 53 مشتركا و1 مشتركا لكل 100 شخص، كما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 4 مشتركين، وهو أقل مما هو عليه في الدول الأخرى.

رغم التطور الإيجابي في شبكة الإنترنت وقطاع الاتصالات في الدول العربية، إلا أن هناك تحديات تواجه قطاع الاتصالات، مثل الحاجة إلى تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الرقمية في المناطق النائية، إضافة إلى مواجهة التحديات الأمنية والخصوصية المتعلقة بالإنترنت، والتحول نحو الابتكار التكنولوجي، ومع ذلك، يظل التطور المستمر في شبكة الإنترنت وقطاع الاتصالات يمثل عاملا أسياسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

الجدول 6: ترتيب الدول العربية من حيث سرعة الإنترنت عبر الهواتف لعام 2023

	سرعة تدفق	إنترنت	الهاتف النقال		سرعة تدفق	إنترنت	الهاتف الثابت
	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	سرعة تدفق الإنترنت		الترتيب العالمي	الترتيب العربي	سرعة تدفق الإنترنت
الإمارات	1	1	303,21		7	1	247,78
قطر	2	2	244,44		31	3	138,76
الكويت	3	3	183,83		24	2	154,68
السعودية	10	4	121,00		44	5	103,65
البحرين	12	5	117,64		60	6	81,40
عمان	34	6	73,40		81	8	60,79
المغرب	68	7	37,56		127	10	27,59
لبنان	79	8	30,53		161	13	9,98
العراق	81	9	29,52		116	9	34,77
تونس	103	10	22,90		165	15	8,97
الأردن	105	11	22,63		39	4	111,48
الجزائر	108	12	22,24		155	12	12,08
مصر	109	13	22,22		78	7	63,49
الصومال	121	14	19,52		152	11	13,54
ليبيا	129	15	15,28		166	16	8,86
سوريا	137	16	12,19		176	18	3,66
اليمن	142	17	6,30		174	17	6,06
السودان	144	18	4,22		164	14	9,10

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من الموقع https://www.speedtest.net/global-index

بعد إجراء قراءة أولي للجدول نلاحظ، أن دول الخليج تتصدر قائمة الدول العربية والعالمية من حيث سرعة تدفق الإنترنت عبر الهواتف المحمولة والثابتة، فقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عالميا وعربيا بسرعة تدفق الإنترنت عبر الهاتف المحمول بمتوسط يبلغ 303,21 ميغابت في الثانية، وجاءت قطر في المرتبة الثانية عالميا وعربيا بمتوسط يبلغ 244,44 ميغابت في الثانية، واحتلت السعودية المرتبة العاشرة عالميا والرابعة عربيا بمتوسط سرعة 121 ميغابت في الثانية، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد تجاوزت المائة، حيث تصدرت تونس المرتبة مائة وثلاثة عالميا والمرتبة العاشر عربيا بمتوسط يبلغ 22,90 ميغابت في الثانية، بينما جاءت الجزائر في المرتبة مائة وثمانية عالميا والمرتبة الثاني عشر عربيا بسرعة 22,24 ميغابت في الثانية، وفي النهاية جاءت السودان في المركز الأخير حيت حلت في المركز مائة وأربعة وأربعون عالميا والمركز الثامن عشر عربيا بسرعة قدرها 4,22 ميغابت في الثانية.

أما فيما يتعلق بسرعة تدفق الإنترنت عبر الهواتف الثابتة، تحتل الإمارات المرتبة السابعة عالميا والأولى عربيا بمتوسط يبلغ 247,78 ميغابت في الثانية، وتحتل قطر في المرتبة الواحدة والثلاثين عالميا والثالثة عربيا بسرعة بمتوسط يبلغ 138,76 ميغابت في الثانية، أما دولة البحرين حلت في المرتبة الستين عالميا والسادسة عربيا بسرعة 81,40 ميغابت في الثانية، وتحل الجزائر المرتبة المائة والخمسة والخمسين عالميا والثانية عشرة عربيا بسرعة 12,08 ميغابت في الثانية، وتحتل سوريا المرتبة المائة والستة والسبعين عالميا والثامنة عشرة عربيا بمتوسط يبلغ 3,66 ميغابت في الثانية.

3. و اقع الصيرفة الإلكترونية في الدول العربية

الانتشار السريع للتكنولوجيا وزيادة استخدام الإنترنت في الدول العربية واحد من الأسباب الرئيسية لنمو الصيرفة الإلكترونية، حيث تعتبر جزءا أساسيا من التحول الرقمي الذي تشهده الدول العربية، والذي يهدف إلى تحسين البنية التحتية المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.3. خدمات الصراف الآلي

رغم التطورات التكنولوجية والانتشار الواسع للصرافات الآلية في العديد من الدول العربية، إلا أنها تواجه تحديات، ولكنها تظل أداة أساسية تلبي احتياجات المستخدمين للوصول إلى خدماتهم المالية بسرعة وسهولة.

الجدول 7: تطور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الدول العربية

	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات	65,37	64,48	60,91	52,49	51,70
السعودية	74,10	73,96	73,34	69,80	62,04
قطر	56,95	55,55	54,84	53,66	52,41
عمان	37,58	35,13	41,77	41,33	-
الكويت	65,98	73,26	81,07	78,56	81,21
الأردن	27,50	29,41	26,13	30,56	31,48
المغرب	27,21	27,79	28,58	28,61	28,92

تونس	29,99	30,72	32,21	32,94	33,22
مصر	17,71	18,72	20,07	22,06	27,56
لبنان	37,99	39,41	39,25	36,64	33,72
الجزائر	9,13	9,54	9,33	9,31	9,30
العراق	2,85	3,65	4,16	5,35	6,07
موريتانيا	10,24	10,46	10,40	11,02	10,94
جيبوتي	12,10	13,18	12,33	16,23	16,63
ليبيا	3,66	3,59	-	-	-
السودان	5,39	6,42	-	-	-
جزر القمر	5,10	4,97	5,23	6,22	5,51

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/

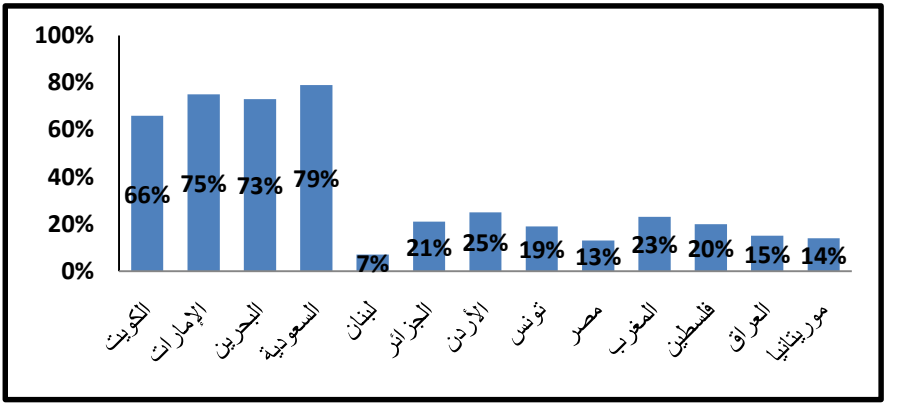
توضح البيانات في الجدول التطور في عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية، فقد شهدت دول الخليج ارتفاعا في عدد أجهزة الصرافات الآلية، حيث أن عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في المملكة العربية السعودية بلغ عددها عام 2017 ما يعادل 74,10 جهازا ليتراجع عددها عام 2019 إلى 73,34 جهازا، ليصل عام 2021 إلى 62,04 جهازا، أما في دولة الكويت، فقد تواصل ارتفاع عدد الصرافات الآلية حتى وصل إلى 81,21 جهازا في عام 2021، مقارنة ب 65,98 جهازا عام 2017.

أما بالسنة لباقية الدول، فقد بلغت عدد الصرافات الآلية عام 2021 في الأردن 31,48 جهازا، المغرب 28,92 جهازا، تونس 33,22 جهازا، مصر 27,56 جهازا، لبنان 33,72 جهازا، أظهرت هذه الدول تواجدا متوسطا لعدد الصرافات الآلية. في حين سجلت جيبوتي 16,63 جهازا، موريتانيا 10,94 جهازا، الجزائر 9,30 جهازا، أما العراق فقد بلغ عدد الصرافات فيها 6,07 جهازا، وسجلت جزر القمر 5,51 جهازا.

2.3. المدفوعات الرقمية

تشهد المدفوعات الرقمية تطور ملحوظا في الدول العربية، بسبب ارتفاع استخدام الهواتف الذكية وتقنيات الدفع الإلكترونية في عمليات الشراء والدفع، حيث تتبني الحكومات في الدول العربية سياسات داعمة للتحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية للمدفوعات الرقمية.

الشكل 2: نسبة البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية في الدول العربية لعام 2021



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/

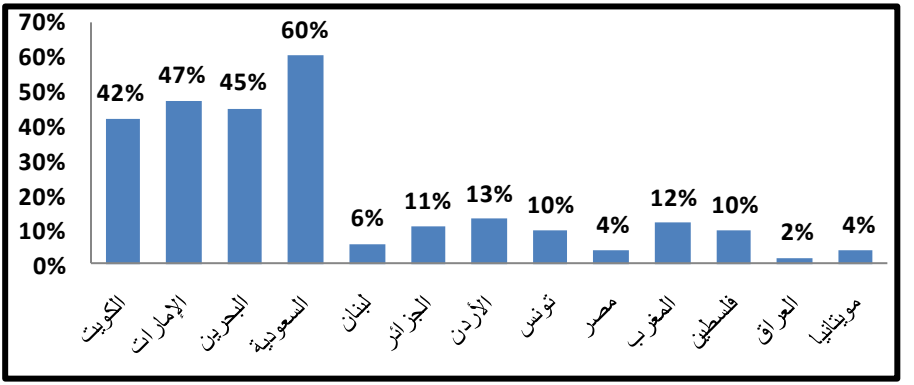
من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية في كل من السعودية والإمارات والبحرين والكويت حققت مستويات مرتفعة وصلت إلى 79 % و75% و73% و66% على التوالي، يعزى ذلك إلى تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وزيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة عند إجراء المعاملات المالية والمصرفية، ونمو استخدام الإنترنت، بالإضافة إلى جهود الحكومات والشركات في تعزيز التحول الرقمي.

في حين سجلت كل من الأردن والمغرب والجزائر وفلسطين مستويات متوسطة في نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية، وصلت إلى 25 % و23 % و21% و20% على التوالي، في حين احتلت تونس والعراق وموريتانيا ومصر ولبنان المراتب الأخيرة بنسب تصل إلى 19% و15% و14% و13% و7%، ويرجع ذلك إلى قلة الوعي والتثقيف بفوائد وسلامة الدفع الإلكتروني، وقصور البنية التحتية التكنولوجية التي أثرت سلبا على جودة وسرعة الاتصال بالإنترنت والتحول الرقمي.

3.3. استخدام الهاتف المحمول والإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي

استخدام الهاتف المحمول والإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي في الدول العربية يعتبر أمر شائعا ومتزايدا بسرعة، يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي في الدول العربية.

الشكل 3: نسبة استخدام الهاتف المحمول والإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي في الدول العربية لعام 2021



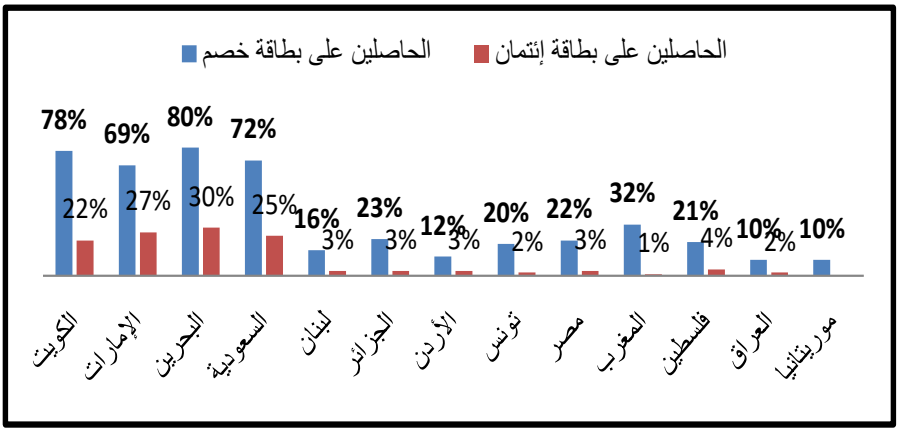
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/

من خلال الشكل، يمكن ملاحظة أن نسبة استخدام الهاتف المحمول والإنترنت للوصول إلى حساب مصرفي قد حققت معدلات مرتفعة في عدد من الدول العربية، فقد وصلت نسبة الاستخدام في السعودية إلى 60 %، والإمارات إلى 47%، والبحرين إلى 45 % ، والكويت إلى 42% ، يعود هذا الارتفاع إلى التطور الهائل في مجال التكنولوجيا، الذي سهل إنشاء تطبيقات مصرفية متطورة ومواقع إنترنت آمنة تتيح للمستخدمين الوصول إلى حساباتهم بكل سهولة وأمان، على الجانب الأخر، فإن نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى قد شهدت تراجعا، حيث بلغت نسبة الاستخدام في الأردن 13%، المغرب 12%، الجزائر 11%، تونس 12%، العراق 2%.

4.3. ملكية بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان

تمتلك البطاقات البنكية سواء كانت بطاقات خصم أو ائتمان في الدول العربية، مكانة مهمة في حياة الأفراد والشركات على حد سواء، تستخدم هذه البطاقات لإجراء المعاملات المالية بسهولة وأمان، سواء داخل البلاد أو عبر الإنترنت، وهي تعتبر أداة مريحة وفعالة لإدارة الأموال.

الشكل 3: نسب البالغين الحاصلين على بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان في الدول العربية خلال عام 2021



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع https://data.albankaldawli.org/indicator/

من خلال الشكل نلاحظ، أن معظم البالغين في الدول العربية فضلوا الحصول على بطاقات خصم بدل بطاقات ائتمان بسبب المعتقد الديني، وحققت كل من البحرين 80%، الكويت 78%، السعودية 72%، الإمارات 69% أعلى نسب في ملكية بطاقة خصم بسبب جاهزية البنية الرقمية، في حين تذيلت العراق وموريتانيا الترتيب بنسبة 10%، أما بالنسبة للبطاقات ائتمان فقد حققت البحرين 30%، والإمارات 27%، السعودية 25%، الكويت 22%، المغرب 1%، ويعود سبب ذلك إلى ضعف الاقتصاد الرقمي في البلد.

II. الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدت إلى أحداث ثورة رقمية في مجال الأعمال والاقتصاد، حيث أصبحت هذه التكنولوجيا ركيزة أساسية بالنسبة للدول العربية من أجل تحقيق التقدم و النهوض باقتصادياتها، لذلك وعت الدول العربية بضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة واستغلالها برقمنة مؤسساتها خاصة القطاع المصرفي، مع ضرورة تعميم البنوك الإلكترونية من أجل تفعيل تطبيقات الاقتصاد الرقمي وعلى رأسها التجارة الإلكترونية حتى تتمكن الدول العربية من بناء اقتصاد رقمي فعال، ومن خلال عرض وتحليل بعض المعطيات الإحصائية لتشخيص واقع الصيرفة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في الدول العربية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تباينت مؤشرات الاقتصاد الرقمي على مستوى الدول العربية حيث عرفت دول الخليج العربي تحسنا ملحوظا بسبب جاهزية البنية التقنية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- تمثلت مؤشرات الاقتصاد الرقمي في البنوك، في استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء، استعمال الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مصرفي، نسبة المدفوعات الرقمية، نسبة الحاصلين على بطاقة خصم أو بطاقة ائتمان، غير أن هذه المؤشرات عرفت مستويات متدنية في الدول العربية مقارنة مع المستوى العالمي؛
- رغم محاولات الدول العربية في تفعيل الصيرفة الإلكترونية من خلال تبني الاقتصاد الرقمي ومواكبة التطورات التقنية إلا أنها لا تزال تعاني من تأخر كبيرا في هذه التطورات والتغييرات.

➢ **الاقتراحات**

- على الدول العربية السعي لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الرقمية وتطوير البنية التحتية التقنية وشبكة الإنترنت من أجل تسهيل الاندماج في الاقتصاد الرقمي؛
- ضرورة عمل الدول العربية على تطوير خدماتها المصرفية ومواكبة التقنيات التكنولوجية وتبني أحدث التقنيات المصرفية حتى تستطيع أن تنافس عالميا؛
- ضرورة الاستفادة من خبرات الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية من خلال استعراض تجاربها وتبادل الخبرات.

- **الاحالات والمراجع:**

- جعفر حسن جاسم، *مقدمة في الإقتصاد الرقم*، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2009؛
- عبد الغفار حلفي، *إدارة البنوك*، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1997؛
- نجم عبود نجم، *الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات*دار المريخ، الرياض، 2004؛
- وسيم ابراهيم محمد الحداد، شقيري نوري موسي، محمود ابراهيم نور، صالح طاهر الزرقان، *الخدمات المصرفية الإلكترونية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012؛
- بن موسى اعمر، الخدمات المصرفة الالكترونية ومتطلبات تطويرها في الجزائر -دراسة ميدانية- أطروحة دكتوراه، غرداية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020؛
- سلمى بشاري، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، *Les Cahiers du Cread-Vol.36-03°n* ، 2020، الصفحات577-612.
- علي محبوب، على سنوسي، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر أنموذجا. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02* ، 2020، 11-24؛
- علي محبوب، علي سنوسي، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائري أنموذجا. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02*، 2020، الصفحات11-24.
- فاطنة بوخاري، واقع تطبيق الصيرفة الإلكترونية وآليات تفعيلها في البنوك الجزائرية دراسة حالة الجزائر 2002-2017. *مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد 04، العدد 02،2020*، الصفحات 130-153؛
- ميادة بلعايش، حياة بن اسماعين. (2014). مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر. *أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس*، 2017، الصفحات 69-90؛

- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022، *مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد-19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي*. الأمارات العربية المتحدة: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2022؛
- حمدوش وفاء، لمياء عماني، الصيرفة المحمولة كمدخل معاصر للاقتصاد الرقمي: واقع وآفاق، *الملتقي الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية*، 23-24 أفريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة، الجزائر؛
- هناء الخفاجي، الصناعة المصرفية العربية في ظل التحديات العالمية. *المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية بعنوان الاقتصاد العراقي ومتغيرات البنية العربية والدولية، بيت الحكمة، 2002، بغداد.*